

هل أصبحت الدبلوماسية العالمية
سلسلة من الجرائم، تعوّض عن جريمة
بأخرى أكبر منها؟

أسبوعية تصدر عن أمانة الإعلام في المؤتمر الوطني اللبناني وتوزّع على الإنترنت: <http://www.lebanon-world.org>

موقف الأسبوع

التوطين

كان موضوع التوطين والوطن البديل، الشرارات التي أشعلت الحروب في لبنان وأسالت الكثير من الحبر والدماء ولم تنته بعد. واليوم يحسم يهودا باراك الجدل فيرفض مسبقاً عودة اللاجئين ويدعو إلى توطينهم في بلاد تواجدهم محيلاً ملقّهم إلى أدراج المحفوظات. ردّ الجميع برفض التوطين ولكننا لم نرَ موقفاً شرطياً بعدم الدخول بالمفاوضات إذا أسقط هذا الموضوع منها؛ ألا يرى المعنيون بهذا الشأن أن رفض باراك لعودة اللاجئين هو الخطر الحقيقي وليس في فك المسارين؟ ونخشى أن يكون ردّ السلطات اللبنانية الخجول على باراك شكلياً فقط، للحصول على براءة الذمّة أمام الرأي العام.

إن موضوع اللاجئين لا يعني الفلسطينيين وحدهم وأي حلّ غير العودة إلى أرضهم لا يمكنهم القبول به منفردين ويعود أمر الفصل فيه إلى الدول المضيفة، فهي وحدها التي تحمّلت نتائج تهجيرهم لغاية الآن، وهي التي ستحمّل نتائج توطينهم على أرضها، إذا اعتُمد التوطين حلاً، وكلّ دولة ستتأثر به بدرجات مختلفة وفقاً للمعايير التي تجعل منها دولة استيطان أو دولة هجرة.

ما نتمناه هو أن يبقى الموقف العربي الراض للتوطين ثابتاً وشاملاً ولا يتآكل مع الصراعات التقليدية. إن الدول العربية المتاخمة لإسرائيل تقول بالسلام مقابل الأرض، ونخشى مع هذا الشعار وحده، أن يقر مبدأ التوطين الواقعي بعدم إثارة الموضوع من جهة، وبصدور قرار دولي ملزم من جهة ثانية، يغطّي مختلف الأطراف المتواطئة مقابل بعض الدولارات التي ترقّي الحكام إلى مرتبة الدعارة الوطنية بعد أن يصبح التوطين ضرباً من التجارة بالأرض وبالهوية.

انطلاقاً من هذه المخاوف الحقيقية التي علّمنا إياها التاريخ وأكّدها التجربة وشكّلت لها الجغرافيا المدّ الحيوي، يجب على لبنان أن يبادر إلى طرح جوهر مشكلته مع إسرائيل التي تختلف بمعطياتها عن باقي المشاكل للدول المجاورة. قد تكون المشكلة مع الجميع، مشكلة أرض، ولكنها مع لبنان هي مشكلة إنسان مهدّد بوجوده.

نعترف من الوجهة الحقوقية بحق الفلسطينيين بالعودة، ومنتضامن معهم حتى بلوغهم هذا الحق. وفي حال التوصل معهم إلى تسوية فإن لبنان لا يستطيع قبول أي تسوية توطينية على أرضه سواء كانت كاملة أو جزئية لأنّ التوطين في لبنان يتنافى مع جميع المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية والحقوقية والعلمية مجتمعة.

لبنان لم يكن في قرار تقسيم فلسطين الذي سبب حرب التهجير، ولكن لبنان ساهم في الحلّ المؤقتة لهذه المشكلة الإنسانية الطارئة، فأعطى فوق ما يستطيع أن يعطي حتى تحطّمت وحدته الوطنية وخسر سيادته واستقلاله وانهار اقتصاده.

وفي لبنان كثافة سكانية تجعله في المرتبة الثانية بين دول العالم وهو من أقلها موارد ورزقاً، وهو بلد هجرة وليس بلد استيطان وقد زادت الضائقة الاقتصادية تهجيراً، كما أنه لم يشف بعد من التهجير الأمني.

إن التجنيس الغوغائي للطائنين على لبنان، مع توطين الفلسطينيين، سيزيد نسبة السكان بما يقارب الـ ٢٥% من عديد سكانه. فأي دولة يمكنها أن تستوعب مثل هذه الزيادة؟ دول أخرى عندها الحجم السكاني والمساحة والموارد وضالعة في مأساة الفلسطينيين، فهل سنكفر عن ذنوبها باستيعابهم؟ أم أن ضميرها ما زال يتّسع لاغتياي لبنان.

العماد ميشال عون